دراسات إيكولوجية
فى
بيئة وجغرافية مصر السياحية

تأليف

دكتور / أحمد الجلاد

الطبعة الثانية

القاهرة

الناشر

عالم الكتب

الطبعة الثانية

عالم الكتب

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة وتوطئة	٨
* أهمية مصر	٩
* نشأة السياحة وتطورها فى مصر	١٠
الباب الأول: دراسة فى جغرافية مصر الطبيعية وملائمتها للسياحة.	١٣
الفصل الأول: الايكولوجيا الطبيعية لمصر:	١٤
أولا: الموقع والمساحة	١٧
ثانيا: الأقسام التضاريسية.	١٩
ثالثا: حدود مصر السياسية.	٢٩
رابعا: مناخ مصر والأقاليم المناخية.	٣٠
الفصل الثانى: مقومات السياحة الطبيعية فى مصر.	٣٥
أولا: الأيكولوجيا الحيوية لمصر	٣٧
* التربة	٣٧
* النبات وأقاليمه	٣٨
* التنوع البيولوجى	٤٢
* المحميات الطبيعة فى مصر	٤٥
ثانيا: المزارات السياحية الطبيعة في مصر:	٦٠
* الشواطىء.	٦٠
* البحيرات.	٦١
* ضفتى النيل.	٦١
* الجزر.	٦١
* الواحات.	٦٢
* الجبال.	٦٣
* الأودية.	٦٣
* الغطس.	٦٣
* المتاحف.	٦٤
الباب الثاني: الدراسة التطبيقية للأقاليم مصر السياحية	٦٥
مقدمة	٦٧
الفصل الأول: اقليم ساحل البحر الأحمر	٧١
* الخصائص الجغرافية للاقليم	٧٣
* عوامل الجذب السياحى	٧٣

(ا): التنمية السياحية لساحل البحر الأحمر (المنطقة الشمالية) ٧٥
(ب) التنمية السياحية لمنطقة (حلايب ـ أبو رماد ـ شلاتين) ٧٧
استشراق لمستقبل التنمية السياحية لاقليم البحر الأحمر ٨٩
الفصل الثانى: اقليم شبه جزيرة سيناء ٩٣
أولا: محافظة شمال سيناء. ٩٧
ثانيا: محافظة جنوب سيناء. ١١٦
استشراق لمستقبل سيناء فى التنمية البيئية والسياحية ١٣١
الفصل الثالث: محافظة الفيوم ١٩٣
ـ المنظومة الطبيعية لمحافظة الفيوم. ١٤١
ـ المغريات الاصطناعية فى محافظة الفيوم أحد عناصر الجذب السياحى ١٤٩
استشراق لمستقبل مدينة الفيوم سياحيا. ١٦٣
الفصل الرابع: اقليم الواحات ١٦٧
التنمية السياحية فى واحات مصر. ١٦٩
أولا: واحات الوادى الجديد (الخارجة ـ الداخلة ـ الفرافرة). ١٧١
ثانيا: الواحات البحرية. ١٧٩
ثالثا: واحة سيوة. ١٨٥
استشراف لمستقبل الواحات المصرية. ١٩١
الفصل الخامس: نهر النيل والسياحة النيلية. ١٩٥
ـ الخصائص الجغرافية لنهر النيل. ١٩٧
ـ عوامل الجذب السياحى لنهر النيل. ١٩٩
ـ تنبؤات الطلب على السياحة النيلية ٢٠٠
ـ وسائل الاستغلال الأمثل لنهر النيل سياحيا. ٢٠١
استشراق لمستقبل السياحة النيلية فى مصر. ٢٠٣
الفصل السادس: وادى النيل حتى أسوان. ٢٠٩
أولا: مدينة الأقصر. ٢١٢
ثانيا: محافظة أسوان. ٢١٨
استشراق لمستقبل وادى النيل حتي أسوان فى التنمية البيئية والسياحية. ٢٢٩
الفصل السابع: اقليم القاهرة الكبري. ٢٣٣
أولا: البيئة الطبيعية للقاهرة وتطورها التاريخى. ٢٣٥
ثانيا: المقومات التاريخية والأثرية للجذب السياحى باقليم القاهرة الكبرى. ٢٤١
ثالثا: المقومات البشرية للجذب السياحى فى اقليم القاهرة الكبرى. ٢٤٦
رابعا: مدينة القاهرة الكبرى أحد عناصر الجذب السياحى الهامة ٢٤٨
استشراق المستقبل السياحى لمدينة القاهرة الكبرى. ٢٥١

الفصل الثامن: التنمية السياحية لاقليم الساحل الشمالى الغربى ٢٥٥
ـ المقومات الطبيعية للجذب السياحى للاقليم الساحل الشمالي الغربى. ٢٥٧
ـ المقومات التاريخية والأثرية أحد عوامل للجذب السياحى. ٢٦٠
ـ التنمية السياحية للساحل الشمالى الغربى. ٢٦٢
ـ الآثار البيئية لتنمية الساحل الشمالى الغربى. ٢٦٧
استشراق لمستقبل الساحل الشمالى الغربى فى التنمية البيئية والسياحية . ٢٦٧
الفصل التاسع: اقليم القناة. ٢٧٣
الموقع الجغرافى الاستراتيجى لمنطقة محافظات القناة. ٢٧٥
أولا: محافظة بورسعيد. ٢٧٦
ثانيا: محافظة الاسماعيلية ٢٨٩
ثالثا: محافظة السويس. ٣٠٢
النظرة المستقبلية للتنمية السياحية لمدن القناة. ٣٠٤

مقدمة وتوطئة

أصبحت الدراسات الأيكولوجية من الدراسات التى تعنى بها الدول المتقدمة، وأعتقد أن الاهتمام بها بدأ يظهر فى الآونة الأخيرة فى مصر لحاجتنا الشديدة والضرورية لها والتى تتطلبها عمليات التنمية بالأقاليم المصرية.

فان الدراسات الأيكولوجية والدراسات السياحية هما مجال تخصص المؤلف، فوضع هذا الكتاب بين يدى القارىء المهتم بدراسة أقاليم مصر السياحية مطلب علمى هام. فتعتبر الدراسة المقدمة من الدراسات العلمية الهامة والمطلوبة حديثاً على الساحة العلمية حيث أنها ترتكز على التعامل من منظور جديد ومطلوب فى الوقت المعاصر،وهو ضرورة اعادة النظر إلى جميع مجالات التنمية من منطلق بيئى لتحقيق التنمية المستديمة أو المتواصلة.

ولكى نحدد ملامح شخصية هذه الأقاليم لايمكن أن نعرض عرضاً تقليدياً رتيبا لفصول جغرافية مصر الطبعية أو البشرية، فليس هذا هدفنا، وإنما علينا أن نتحسس هذه الملامح ونتقصاها ان كانت فى الماضى أو فى الحاضر، فى الطبيعة أو العمران، فى السياسة أو الاقتصاد.. الخ.

ولما كانت الجغرافيا ـ ومازالت ـ من أكثر العلوم حيوية، وربما لا تنازعها فى ذلك إلا الانثروبولوجيا، لصلتها المباشرة بالانسان محور وهدف كل مظاهر الحياة على الأرض. فان محتوى الدراسات الإيكولوجية لا يختلف كثيرا عن نظيره فى الدراسات الجغرافية، فكلاهما يدرس سطح الأرض والعوامل المؤثرة فيه. وأثار ذلك على مظاهر الحياة، خاصة الانسان. من هنا كان الترابط بين الأيكولوجيا والجغرافيا ولقد بلغ ارتباط الأيكولوجيا بالجغرافيا حدا أصبح من الصعب فيه أن نضع حدودا فاصلة بينهما، كما أن الترابط واضح بين كل منهما وبين الأنثروبولوجيا. ولقد أصبحت دراسة الايكولوجيات الاقليمية من أهم الدراسات التى تخدم الكثير من المجالات العلمية، فهى تدرس العلاقات والتفاعل المتبادل بين كل مكونات البيئة من طبيعة وبشرية وغيرهما.

أهمية مصر

اكتسبت جمهورية مصر العربية أهمية خاصة على مر العصور، ظلت تلازمها حتى فى أحلك فترات تاريخها الطويل. وترجع هذه الأهمية إلى عدد من العوامل التى اجتمعت وتفاعلت على أرضها ولعل أبرز هذه العوامل هى تلك الخصائص الفذة التى تميز كلا من الموضع (Site) والموقع (Situation). فالموضع نقصد به البيئة الطبيعية بخصائصها وحجمها ومواردها فى ذاتها، أى البيئة النهرية الفيضية بطبيعتها الخاصة وجسم الوادى بشكلة وتركيبة حيث أتاح هذا الموضع لمصر أن تكون موطن حضارة مدينة تعد من أقدم - ان لم تكن أقدم - الحضارات العريقة التى شهدها العالم.

أما الموقع فهو صفة نسبية تتحدد بالنسبة إلى توزيعات الأرض والناس والانتاج حول اقليمنا، وتضبطه العلائق المكانية التى تربطه بها. فأصبحت مصر بفضل خصائص واديها مركز الثقل البشرى والاقتصادى وسط منطقة الشرق الأوسط ذات السمات الصحراوية والاستبسية.

والواقع أن مصر تتمتع بحدود طبيعة حامية مانعة كأقوى مايكون، لا تقل هنا عمقاً عن الصحراوين الشاسعتين، وفى نفس الوقت تتبلور وتتجسد بصرامة ولهفة حول نواة أو قلب بالغ النضج والجاذبية، فمصر - هى المثال الكلاسيكى للدولة - الوحدة والوطن الأنسب Optimum Territory فى كل كتب الجغرافيا السياسية.[1]. فتمتاز مصر برقعة سياسية منتظمة تكاد تؤلف مربعاً نموذجيا، وإذا بدت حدودنا السياسية الحديثة خطية هندسية فلكية، ومن ثم مصطنعة تتنافر مع الحدود الطبيعية خلفها، فتلك فى الحقيقة ضرورة تنظيمية وذلك تنافر مفهوم بين الحدود كخطوط بين التخوم كمناطق.

والتاريخ يسجل لمصر مرحلة سابقة للتاريخ كانت تتقاسم مصر فيها كوكبة من تلك المقاطعات، أشبه ماتكون بدول المدن. ولكن هذه المرحلة كانت قصيرة العمر، واختزلت هذه الوحدات الى وحدتين رئيسيتين هما الوجهان البحرى والقبلى. فمنذ حوالى ٤٠٠٠ سنة قبل الميلاد توحد الوجهان البحرى والقبلى. فكانت مصر بذلك أول «أمة» بمعنى القومية «دولة» بالمعنى السياسى.

وبالاضافة إلى ذلك تشرف جمهورية مصر العربية على بحرين يعرف أولهما بالبحر المتوسط الذى يوجد فى قلب العالم القديم وينتهى إلى المحيط الأطلسى غرباً وما وراءه من مياه معتدلة باردة وثانيهما بالبحر الأحمر الذى شهد نشاطاً تجارياً مستمراً منذ عصور ماقبل التاريخ وحتى وقتنا هذا والذى ينتهى إلى المحيط الهندى وبدول آسيا الموسمية.

ويلخص المقريزى موقع مصر بحسب نظرية العصور الوسطى فى «الأقاليم السبعة» حين يقول (مصر متوسطة الدنيا قد سلمت من حر الأقاليم الأول والثانى، ومن برد الأقاليم السادس والسابع، ووقعت فى الاقليم الثالث فطاب هواؤها وضعف حرها وخف بردها، وسلم أهلها من مشاتى الأهواز ومصايف عمان وصواعق تهامة ودماميل الجزيرة وجرب اليمن وطواعين الشام .. وحمى خيبر)[2]. فمصر تحتل مكانا وسطاً: وسطاً بين خطوط الطول والعرض، وبين المناطق

الطبيعية وأقاليم الانتاج. وبين القارات والمحيطات حتى بين الأجناس والسلالات والحضارات والثقافات، مما يثرى الشخصية الاقليمية والتاريخية لمصر ويبرز أهميتها.

ومجمل القول أن مصر مثال نادر بين أمم الأرض، وذلك لما اجتمع على أرضها من خصائص جغرافية وتاريخية متباينة. وهى جغرافياً تقع فى أفريقية، ولكنها تاريخياً وسكانياً وثيقة الصلة بآسيا العربية. وهى بموقعها على خط التقسيم التاريخى بين الشرق والغرب، تنتمى إلى الشرق ولكنها على صلة قديمة بالغرب عبر المتوسط.

فمصر بحكم موقعها وثقلها الاقليمى تمثل قلب العالم العربى، ومركزا حياً من مراكز العالم الاسلامى، وركنا أساسيا فى العالم الافريقى. لكل ذلك أصبحت مصر أمة وسطاً. فى الموقع وفى الدور الحضارى والتاريخى والسياسى. ولعله فى هذا العطاء الطبيعى والبشرى يكمن سر بقاء مصر وحيويتها على مر العصور.

نشأة السياحة وتطورها فى مصر

السياحة في مصر قديمة قدم التاريخ فى مصر، فقد وفد عليها من أرجاء العالم أفواج من جميع الدول ابتغاء مزية من المزايا التى حبتنا بها الطبيعة أو الاستمتاع بآثار أجدادنا الأولين . ولقد أثبتت بعض الألواح الأثرية التى تم اكتشافها فى تل العمارنة عن علاقات دولية فى القرن الرابع عشر قبل الميلاد بين مصر وحضارة بابل.

فكان للفراعنة مناطقهم الملكية المحيطة بالقصر الملكى. كما أن مدينة طيبة (الأقصر) عاصمة الدولة الحديثة والتى تضم معبدى الأقصر والكرنك وطريق الكباش الذى يربط بينهما، وكان يحيط به مبان معمارية خصصت للمهرجانات الملكية والدينية، كما كانت توجد مبان أخرى على الشاطىء للاستجمام والاسترواح مثال حمامات كليوباترا.

ومن الثابت فى تاريخنا القديم أن ثمة سلسلة فخمة من الطرق عبدت لكى تربط المدن بوادى النيل، وتؤكد النقوش أنها أنشئت لراحة المسافرين.

وما من شك أن المدينة الرومانية قد شجعت على السفر خصوصاً فى عهد البطالمة إلى مصر.

وازدادت أهمية مصر فى العصر الحديث سياحياً منذ أن اكتشف «توماس واجهورن» الطريق البرى المعروف باسم «الأوفر لاندروت» بين القاهرة والسويس. ومع كشف الحجاب عن أسرار وترجمة حجر رشيد فنشطت الحركة السياحية، وأخذت وفود السائحين تزور مصر لمشاهدة هياكلها وآثارها. وباكتشاف مقبرة العجول بسقارة عام ١٨٥١ م.

وفد على مصر رجال الأدب والعلم والفن والتاريخ، فقام حكام مصر من أسرة محمد على بتنمية مناطق عديدة سياحياً فبنوا عدة استراحات على شواطئ مصر (كقصر المنتزه بالاسكندرية ـ قصر رأس التين ـ استراحة القناطر الخيرية . فشيدت الفنادق الفخمة مثل (موناى ـ شبرد) فى القاهرة، وفى الاسكندرية (أكويلا ـ دورو ـ الهلب المثلث».

وقد كان بداية التطور السياحى فى مصر فى عهد الثورة بصدور القانون رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٥٣ بانشاء المجلس الأعلى لشئون السياحة. والقانون ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤. بتنظيم شركات السفر والسياحة ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٦٩١ لسنة ١٩٥٧. بانشاء الهيئات الاقليمية لتنشيط السياحة التى شكلت بمقتضاه وبمقتضى التعديل الذى ورد عليه بالقرار رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٩ هيئات إقليمية لتنشيط السياحة فى كل من القاهرة - والاسكندرية - بورسعيد - السويس - الاسماعيلية - والجيزة- والفيوم-المنيا- الأقصر- أسوان.

على أن بداية النهضة السياحية المخططة تتمثل فى بداية عام ١٩٦٢ عقب صدور قوانين يوليو الاشتراكية ١٩٦١. فإنشاء المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق التى بدأت فى مباشرة نشاطها فى أوائل عام ١٩٦٢. وأخذ مبدأ التخطيط العلمى الذى بدأته خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعشر سنوات ١٩٦١ الى ١٩٧٠ لمضاعفة الدخل القومى فى الدولة. فكان من الطبيعى اشراك قطاع السياحة فى هذه الخطة.

كما أن حركة السياحة إلى مصر قد تأثرت منذ عام ١٩٥٢ بالاتجاهات السياحية العالمية، وبالجهود التى بذلتها الدولة بالنسبة للاستثمارات والخدمات، غيرأن النشاط السياحى بها لم يسر فى خط مستقيم نتيجة للظروف التى مرت بها مصر حيث عدوان ١٩٥٦ وحروب ١٩٧٦ - ١٩٧٣ - والظروف السياسية للمنطقة.

ولقد أطردت الزيادة في عدد السياح بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ - حتى بلغ عدد السياح ١,٤ مليون سائح سنة ١٩٨٠ ثم زاد إلى ١,٦ مليون سائح سنة ١٩٨٤.

أن تنمية المناطق وتهيئتها للطلب السياحى يتطلب تخطيطا شاملاً للقطاعات الاقتصادية المختلفة بهذه المناطق. بمعنى ضرورة أن نأخذ فى الاعتبار مجموعة من العوامل بعضها إيجابى والآخر سلبى مع البحث عن أحسن وأنسب الحلول، ومع ضرورة التنسيق بينها جميعاً. وتنمية المنطقة التى يتوفر فيها الامكانيات السياحية، بحيث تتفوق على غيرها من الأصول والموارد الاقتصادية الأخرى. وهذا فى إطار التقدم والتنمية لهذه الموارد جميعاً. فذلك يضيف قيماً مادية جديدة يكون لها دورها فى رفع مستوى الاستغلال لهذه الموارد المختلفة[٣]. فكان لوزارة السياحة المصرية خطط خمسة للتنمية السياحية فى مصر

فكانت: الخطة الخمسية الأولي (٨٢/ ١٩٨٣ - ٨٦/ ١٩٨٧)

الخطة الخمسية الثانية (٨٧/ ١٩٨٨ - ٩١/ ١٩٩٢).

الخطة الخمسية الثالثة (٩٢/ ١٩٩٣ - ٩٦/ ١٩٩٧).

يمثل عام ١٩٩٥ - عاماً سياحياً هاماً حيث تحققت فيه معدلات نمو كبيرة بالقياس للأعوام السابقة سواء في اعداد السائحين الوافدين إلى مصر، أو اعداد الليالى السياحية التى تضوهم فعام ١٩٩٥ حقق أعلى نسبة إشغال فندقى منذ عام ١٩٩٢ (المسمى بعام الذروة) - فقد بلغ عدد السائحين الذين زاروا مصر خلاله (٣،١٣٣،٤٦١) سائحاً بمعدل زيادة عن عام ١٩٩٤ بلغت

بلغت (٤ , ٢١٪)، وعدد الليالى السياحية لنفس الفترة (٤٥١,٣٦٤، ٢٠) ليلة سياحية بمعدل زيادة عن عام ١٩٩٤ بلغت (٥ , ٣٢٪).

كما يتضمن تقرير البنك المركزى المصرى مايفيد احتلال السياحة للمركز الثانى فى مصادر الإيرادات بالنقد الأجنبى (بعد التحويلات) وزيادة دخلها عن دخل كل من قناة السويس والبترول والصادرات الصناعية والزراعية. وبلغت تلك الايرادات في عام ١٩٩٥ (٩،٢٩٨،٢٢) مليون دولار بزيادة قدرها (٥١٩،٦) مليون دولار عن عام ١٩٩٤. بما يعادل (٢ , ٢٩٪)(٤).

وشاهدت الفترة الأخيرة تطوراً فى الأهمية النسبية للأنماط السياحية الثقافية فى مصر وظهرت أنماط سياحية جديدة مثل السياحة الترويحية (الترفيهية) وسياحة المغامرات ، وسياحة المؤتمرات ـ والسياحة الرياضية والسياحة العلاجية وسياحة المعارض والأسواق وسياحة رجال الأعمال . ويتوقع أن يصل نصيب السياحة الثقافية لنحو ٥٠٪ من إجمالى حركة السياحة فى مصر عام ٢٠٠٠.

ولقد واكب هذا التغير فى الأنماط السياحية تغيراً فى حركة السياحة. فأصبحت هناك حركة سياحية إلي مناطق البحر الأحمر وسيناء الجنوبية والشمالية (خاصة بالنسبة لحركة السياحة الدولية). وكذلك مناطق القناة والساحل الشمالى الشرقى والغربى.

ويؤكد ذلك البيانات الأولية لمنظمة السياحة العالمية مؤكدة أن منطقة الشرق الأوسط كانت أسرع مناطق النمو بزيادة نسبتها (٨ , ١١٪) فى وصول السائحين وبلغ عددهم (٠٤ , ١١) مليون سائح، وكان نصيب مصر أكثر من نصف النمو المحقق فى المنطقة.

واتجهت الدولة منذ سنوات إلى استغلال مالديها من ثروات طبيعية تكون وهبتها الطبيعية لبعض مناطقها سواء كانت مناظر طبيعية خلابة أو مناخ ملائم أو مياه معدنية تحتوى على خصائص وعناصر ذات فوائد علاجية. حيث هيأتها لتكون مناطق سياحية تستقبل الوافدين من السياح وطالبى الشفاء والاستجمام.

بعد أن أدركت الدولة القيمة الاقتصادية لهذه المناطق، وأصبحت تستخدمها كمصادر لتمويل ميزانياتها تعلن عنها وتسوق لها على المستويين المحلى والعالمى.

وأصبحت هذه المناطق الركيزة الأساسية التى تقوم عليها الأنماط السياحية الحديثة.

وانطلاقاً من هذا المفهوم البيئى وضعت وزارة السياحة فى خططها (٩٢/ ١٩٩٣ ـ ٩٦/ ١٩٩٧). الأهمية البالغة لهذا المجال الحيوى ومنحته الأولوية فى خططها ومشروعاتها، كما رفعت مستوى الخدمات والتسهيلات السياحية بكافة المناطق من وسائل اقامة وخدمات ترويحية ونقل ومواصلات.

وقد تدارك المسئولين بالدولة ووزارة السياحة والخبراء السياحيين حقيقة هامة تتعلق بهذا التطور وهو ضرورة المحافظة على المصادر البيئية الطبيعية، وحماية البيئة من أية متغيرات قد تحدث فى البيئة نتيجة لمشروعات التنمية فى أقاليم مصر(٣).